



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

**Measuring and Analyzing the Impact of Monetary Policy
Instruments on Inflation Rates in Iraq for the Period(2023–2003)**
**قياس وتحليل أثار ادوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق
للمدة (2023–2003)**

أ.د. إدريس رمضان حجي / المشرف
Idrees Ramadhan Haji
Idrees.haji@su.edu.krd

صكفان شريف مصطفى / الباحث
Sagvan Shareef Mustafa
sagvan.mustafa@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين - اربيل

Abstract

Since 2003, the Iraqi economy has undergone significant transformations due to political, security, and economic changes. Inflation has emerged as one of the major economic challenges facing the country. Monetary policy plays a crucial role among macroeconomic policies, directly influencing economic activity by contributing to price stability and maintaining the purchasing power of the local currency. This study aims to examine the extent to which monetary policy instruments have affected inflation control during the period from 2003 to 2023, a phase marked by sharp economic fluctuations driven by both internal and external factors. The research employs a deductive approach to assess the impact of monetary policy tools in curbing inflation, alongside an inductive method to analyze inflation trends over time. The study reached several key findings, most notably that the Central Bank of Iraq's purchases of foreign currency have had the most significant long-term effect in containing inflation. The study recommends that Iraq must reduce its reliance on oil revenues by diversifying its sources of income through the development of other sectors such as industry, agriculture, and tourism, in order to shield the economy from the volatility of oil prices.

Keywords: Monetary Policy Instruments, Inflation, Monetary Stability, Iraqi Economy.

المستخلص

يشهد الاقتصاد العراقي تحولات كبيرة منذ عام 2003 نتيجة للتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية، إذ يعد التضخم احد التحديات الاقتصادية الكبرى التي تواجه العراق. حيث تؤدي السياسة النقدية دور مهم ضمن السياسات الاقتصادية الكلية بالتأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر على استقرار الاسعار والقوة الشرائية للعملة المحلية. لذلك سعت هذا البحث الى معرفة مدى أثار ادوات السياسة النقدية في معالجة التضخم خلال المدة (2003 الى 2023)، وهي مرحلة شهدت تقلبات اقتصادية حادة بسبب العوامل الداخلية والخارجية. حيث أعتمد البحث على

المنهج الاستنتاجي لدراسة اثر ادوات السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال تحليل اثر معدلات التضخم. كما توصل البحث الى عدد من النتائج وأهمها ان المشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية لها تأثير الأكبر في كبح التضخم في المدى الطويل. وأقترح البحث على أنه من ضروري على العراق أن يعمل على تقليل اعتمادها على الإيرادات النفطية وللتنوع في مصادره بتعزيز القطاعات الاخرى مثل القطاع الصناعي و الزراعي والسياحي لحماية الاقتصاد من تقلبات اسعار النفط.

الكلمات الرئيسية: ادوات السياسة النقدية، التضخم، الاستقرار النقدي، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

تحتل السياسة النقدية مكاناً مهماً ضمن السياسات الاقتصادية وذلك من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في خلق اقتصاد أكثر استقراراً عن طريق التأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان، إذ تلعب دوراً محورياً في التحكم بمعدلات التضخم وتوجيه النشاط الاقتصادي، في العراق، وبعد التغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي شهدتها العراق عام 2003، أصبحت السياسة النقدية تواجه تحديات كبيرة بسبب عدم الاستقرار الأمني، والاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وضعف القطاعات الانتاجية الاخرى (زراعي، صناعي، سياحي وغيرها)، لذا يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس اثر ادوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2023) ودراسة مدى فعالية الادوات النقدية المستخدمة في السيطرة على معدلاته.

مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في التساؤل التالي: ماهو أثر ادوات السياسة النقدية ومنها (سعر إعادة الخصم، سعر الصرف، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة) على معدلات التضخم في العراق للمدة من (2003 الى 2023)؟

أهداف البحث: يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف المرتبطة بجانب السياسات النقدية الخاصة بالبنك المركزي العراقي وكيفية معالجة التضخم من خلال مايلي:-

1- معرفة دور ادوات السياسة النقدية للوصول الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار ومعرفة مدى فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في العراق.

2- تقديم مقترحات لتحسين السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار العام لأسعار السلع والخدمات.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

1- فهم دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في اقتصاد يعتمد على قطاع واحد وهو (النفط).

2- تقديم توصيات لصناع السياسات الاقتصادية لتحقيق استقرار الاسعار.

3- مقارنة فعالية ادوات السياسة النقدية في العراق مع التجارب الدولية او الاقليمية.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على المنهج الاستنتاجي لدراسة اثر ادوات السياسة النقدية في الحد من معدلات التضخم وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال تحليل اثر معدلات التضخم.

فرضية البحث: يفترض البحث أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين ادوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم في العراق خلال المدة المدروسة. وان السياسة النقدية لم تكن فعالة بالشكل الكافي والمطلوب في تحقيق استقرار الاسعار بسبب التحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد العراقي خلال المدة المذكورة.

حدود البحث: يتحدد حدود البحث فيما يلي:

1- الحدود المكانية: يتحدد الحدود المكانية للبحث على العراق فقط.

2- الحدود الزمانية: يتحدد الحدود الزمانية للبحث بالمدة الزمنية (2003-2023).

هيكل البحث: يتكون هيكل البحث من ثلاثة المباحث وهما:

المبحث الاول: الاطار النظري للسياسة النقدية والتضخم والجوانب المتعلقة بينهما.
المبحث الثاني: تحليل وقياس أثار ادوات السياسة النقدية على التضخم.
المبحث الثالث: الاستنتاجات والاقتراحات.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث ومن هذه الدراسات هي:

1- دراسة [مفتن]، 2022 بعنوان دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم في الاقتصاد العراقي، دراسة حالة للمدة 2003-2015.

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل تاثير التغير النقدي في اتجاهات التضخم، إذ توصلت الدراسة الى استنتاجات منطقية وعملية بشأن العلاقة بين ادوات الساسية النقدية ومعدلات التضخم وتحديد الاهداف الاساسية لمواجهة التضخم، ولاجل الوصول الى اهداف البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الاسقراطي و المنهج الاستنباطي، حيث توصلت الدراسة الى نتائج منها زيادة العرض النقدي في فترة الدراسة ومع ذلك خفضت معدلات التضخم في هذه الفترة وظهرت ان استهداف السياسة النقدية للتضخم كانت ناجحة في ذلك الاتجاه، اما معدلات الفائدة الحقيقية سالبة لهذه الفترة الدراسية مما يفسر ارتفاع درجة المخاطرة على الاقتصاد العراقي. كما اوصت الدراسة بضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي حتى فاعلية السياسة النقدية تكون احسن واكثر تأثيراً.

2- دراسة [يمينة و رندة]، 2023 بعنوان دور السياسة النقدية في علاج التضخم- دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة 2010-2022.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أسباب التضخم والسياسات المستخدمة لمكافحته، والتعرف على مدى مساهمة أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر وعوامل نجاحها و معوقاتهما. واعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج منها المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة وذلك لعرض مختلف التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية وكذا التضخم، وإعتمادها على المنهج التاريخي من اجل عرض مراحل تطور النقود. وكذلك السياسة النقدية. بالإضافة إلى إتباع المنهج التحليلي في تفسير المدارس الفكرية للتضخم، وكذلك تحليل مختلف الاحصائيات المتعلقة بأدوات السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بمعدلات التضخم وفقاً لفترة الدراسة وصولاً إلى النتائج، حيث توصلت الدراسة الى بعض النتائج منها إعتمدت السلطات النقدية في الجزائر على الأدوات غير المباشرة من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي تمثلت في معدل إعادة الخصم و الاحتياطي القانوني، إلى جانب استحداث أدوات جديدة تمثلت في أداة إسترجاع السيولة والودائع المغلقة، وإن نجاح السياسة النقدية في الجزائر في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يقابله عدة تحديات من بينها غياب إرادة السياسة النقدية في تحريك عجلة الانتاج وتشجيع الاستثمارات، اضافة الى إنتشار الفساد السياسي، وانتهاج سياسات غير مدروسة بشكل جدي كونها تخدم جانب من دون اخر كاتباع الجزائر سياسة تخفيض العملة بهدف تسديد ديونها الداخلية. غير ان ذلك ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن. واوصت الدراسة على أن تكون السياسة النقدية أكثر كفاءة عندما يتم فهم الأسواق أهداف السياسة والروابط بين تدابير السياسة النقدية وتلك الأهداف، إضافة إلى ضرورة وجود الشفافية.

3- دراسة [عيد]، 2024 بعنوان السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر خلال الفترة 2003-2022.

الهدف من الدراسة تحديد اتجاه الفجوة التضخمية والعلاقة بين كل من السياسة الاقتصادية ومعدل التضخم في مصر وكذلك التعرف على معايير قياس الفجوة التضخمية في مصر والتعرف أيضاً

على أدوات السياسة النقدية و دورها في معالجة التضخم في مصر، حيث أعمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي لعرض العوامل التي ساهمت في زيادة حدة الفجوة التضخمية. حيث توصلت الدراسة الى بعض النتائج منها أن بيانات الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في اسعار المستهلك خصوصاً خلال الفترة (2011-2022) بأرقام من (110) الى (363) عام (2022) وذلك نتيجة مجموعة من الظروف السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها البلد، كما ظهرت أيضاً أن نتيجة قياس الفجوة التضخمية من خلال الاستقرار النقدي و بمقارنة معدل نمو الناتج الحقيقي مع معدل نمو عرض النقد، إذ أن معامل الاستقرار النقدي اخذ قيم موجبة لكل سنوات الدراسة وهذا يعني ان الاقتصاد المصري يعاني من حالة عدم الاستقرار النقدي. واوصت الدراسة ان السياسة النقدية من خلال أدواتها تخفض حجم السيولة من خلال البنك المركزي كأداة السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصري الذي تقدمه البنوك مما يؤدي الى تخفيض حجم الانفاق او الطلب الكلي، والعمل على ضرورة تطوير الهيكل الانتاجي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية.

المبحث الاول: الاطار النظري للسياسة النقدية والتضخم

اولاً: مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

1- تعريف السياسة النقدية: يعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات التي يقوم بها السلطات النقدية للتأثير على المتغيرات النقدية لتحقيق الاهداف الاقتصادية (عبدالرحيم، 2022: 154).

2- أدوات السياسة النقدية: تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الادوات أو المتغيرات تطورت مع الزمن، وهذه الأدوات بعضها كمية (غير مباشرة) وأخرى نوعية (مباشرة) ومن ابرز هذه الادوات هي (عبدالهادي، 2022: 230):

أ- الأدوات الكمية للسياسة النقدية: ومنها:-

1- سعر إعادة الخصم: أنها عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم مالهها من كمبيالات وأذونات خزينة مقابل مايقدمه لها من قروض او سلف مضمونة مقابل هذه الأوراق (جدواني، 2020: 19).

2- سعر الفائدة: تعرف بأنها المتغير الاقتصادي الذي يرتبط المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية فيمكن اعتباره السعر الذي يدفعه المقترض مقابل استخدامه الاموال المقترضه لمدة زمنية محددة متفق عليها كما في سعر الائتمان الا انه يختلف قليلا عن سعر السلع والخدمات (صلاح، 2020، 288).

3- عمليات السوق المفتوحة: تنطوي عمليات السوق المفتوحة المشاركة الفعالة للبنك المركزي في سوق السندات كمشتري أو بائع (الصباح، 2013: 20).

4- الأحتياطي القانوني: تقضي الأحتياط القانوني بإلزام البنوك التجارية بالأحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي (قدي، 2006: 84).

ب- الأدوات النوعية للسياسة النقدية: تستخدم السلطة النقدية مجموعة من الاساليب النوعية غير المباشرة وسنحاول هنا الوقوف على اهم هذه الاساليب وهي:

1- سياسة تأطير القروض: أستخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر- كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك انكلترا ويقصد بها تدخل البنك المركزي في التأثير على الكتلة النقدية عبر الرقابة على نشاط البنوك التجارية ومنح القروض (السعدي، 2018: 13).

2- الأفتناع الأدي: هو عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه ويعتمد هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية من حيث ثقتها فيه وقبولها العام لسياسات البنك المركزي (عباس، 2023: 30).

3-النشر والأعلان: أن دور الأعلام في تحقيق الأستقرار النقدي له أهمية كبيرة، حيث يلعب دوراً حيوياً في توفير المعلومات وتسليط الضوء على أحداث الأقتصاد التي لها تأثير على الأستقرار النقدي (حاتم و رائد، 2022: 31).

4- التوجيهات والأوامر: أستخدم هذه الطريقة لأول مرة في بريطانيا عندما اصدرت تعليمات للبنوك التجارية بعدم اقراض الشركات التي يقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وان تخفيض الأنواع الأخرى من القروض، أو تحديد حد أعلى لمجموع القروض التي تقدمها للبنوك التجارية للائتمان لعمالها (الطهمازي، 2023: 46).

ثانياً: مفهوم التضخم وأنواعها وأسبابها

1- مفهوم التضخم: يشير مصطلح التضخم الى حركة صعودية للاسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض (النجار، 2022: 46).

- تعريف التضخم: يعرف التضخم على أنه زيادة مستمرة ومستدامة في المستوى العام للأسعار في الأقتصاد (بن خليل، 2022: 17).

2- أنواع التضخم: للتضخم أنواع عديدة ومن أبرزها مايلي:

أ- التضخم الجامع: وهي أخطر أنواع التضخم حيث ترتفع فيها الاسعار بمعدل كبير وتتناقص قيمة العملة المحلية الى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جداً (ابو رمضان، 2016: 16).

ب- التضخم المكبوت: وهو التضخم غير الظاهر نتيجة أتخاذ الحكومة إجراءات متعددة يتم من خلالها الحد من ظهور التضخم مثل ماتقدمه الحكومة من دعم للسلع التموينية (زيني و بليله، 2024: 227).

ج- التضخم الظاهر: يتسم هذا النوع من التضخم بإرتفاع مستويات الاسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بإي اجراءات للإعتراض أو الحد منها و ترتفع الاسعار أستجابة لفائض الطلب (حنان و بو الشعير، 2022: 20).

د- التضخم الزاحف: يستخدم هذا المصطلح للدلالة على أرتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً أي أن هذا الأرتفاع يكون بطيئاً ويمكن السيطرة عليه (حسين و مختار، 2022: 4).

3- أسباب التضخم: أن ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الاسباب ظروف خاصة، ومن أبرز هذه الاسباب هي (الشكري، 2013: 147).

أ- اسباب أقتصادية داخلية: ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة الى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي الى رفع اسعار السلع والخدمات المعروضة .

ب- أسباب أقتصادية خارجية: ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية من الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها، وعند حدوث اي ارتفاع في اسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم .

ج- أسباب سياسية: من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط أقتصادية دولية مثل حظر استيراد مما يؤدي الى نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود في الدولة المحاصرة .

المبحث الثاني : تحليل وقياس أثار ادوات السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة
(2003, 2023)

يتناول موضوع قياس اثر ادوات السياسة النقدية على التضخم في العراق خلال المدة (2003-2023) وذلك لغرض بيان تلك الاثار رقمياً ومن اجل تثبيت هذه الحقيقة تم الاستعانة ببعض الاختبارات والتقديرية على النحو الآتي:

1. توصيف وصياغة نموذج السياسة النقدية: تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالآتي: المعادلة رقم (1).

$$Y = B_0 \pm B_1X_{1t} \pm B_2X_{2t} \pm B_n \dots X_{nt} + U_t \dots (1)$$

إذ إن $Y =$ المتغير التابع

$X_1, X_2 \dots X_n$ = المتغيرات المستقلة

B_0, B_1, B_2 = المعامل (Coefficients)

U = الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائية

أما فيما يختص بالنموذج المستخدم في البحث الحالي ولتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضياتها، فقد اعتمد البحث على النموذج الأساسي وهي:

نموذج التضخم: الهدف الرئيسي من النموذج هو تحديد تأثير ادوات السياسة النقدية في التضخم ويمكن تصوير هذا النموذج بالآتي: المعادلة رقم (2)

$$Y = F (X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, ISIS)$$

$$Y_t = B_0 \pm B_1X_{1t} \pm B_2X_{2t} \pm B_3X_{3t} \pm B_4X_{4t} \pm B_5X_{5t} \pm B_6ISIS_{6t} + U_t \dots (2)$$

إذ إن Y : = التضخم (المتغير التابع).

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالآتي:

X_1 = سعر إعادة الخصم.

X_2 = الاحتياطي القانوني.

X_3 = مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية.

X_4 = مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية.

X_5 = سعر الصرف الأسمي.

$ISIS$ = متغير صوري يمثل الحرب ضد (داعش) في العراق بعد عام 2014 إلى عام 2018.

B_0 = معامل التقاطع / الحد الثابت.

$B_6 - B_1$ = المعلمات المقدره.

t = الزمن.

U = الخطأ العشوائي.

2. نتائج اختبار الثبات والسكون (Stationary test): تعد السكون من الاختبارات المهمة

للكشف عن مدى السكون البيانات في النموذج المستخدم. من أجل تأكيد مدى سكون البيانات المستخدمة، حيث اعتمد البحث على كل من اختبار (ADF و PP) عند المستوى (Level) والفرق الأول (First Difference)، وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الآتي:

الجدول (1) نتائج اختبار الثبات والسكون (Stationary test) للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمد

ADF: Augmented Dickey-Fuller					
الفرق الأول (First Difference)			المستوى (Level)		
None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept

قياس وتحليل أثر أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق للمدة 2003 – 2023

PP: Phillips-perron						
الفرق الأول (First Difference)			المستوى (Level)			المتغيرات
None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept	
-5.0383 (0.0000)	-5.1592 (0.0003)	-5.0496 (0.0021)	-2.9437 (0.0057)	-3.4306 (0.0190)	-3.3910 (0.0745)	التضخم
-3.7314 (0.0009)	-6.0296 (0.0000)	-6.0337 (0.0001)	-2.3612 (0.0212)	-2.1752 (0.2181)	-2.7716 (0.2158)	سعر إعادة الخصم
-----	-----	-----	-3.2965 (0.0016)	-4.7017 (0.0023)	-4.2845 (0.0085)	الاحتياطي القانوني
-----	-----	-----	-7.7976 (0.0000)	-6.8144 (0.0000)	-7.9109 (0.0000)	مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية
-----	-----	-----	-5.4993 (0.0000)	-10.9018 (0.0000)	-13.2418 (0.0000)	مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية
-6.2192 (0.0000)	-4.6625 (0.0007)	-4.2149 (0.0103)	-1.3292 (0.1665)	-1.1979 (0.6663)	-4.1227 (0.0208)	سعر الصرف الاسمي
-3.5220 (0.0014)	-5.1592 (0.0003)	-5.0496 (0.0021)	-3.1854 (0.0030)	-58.6953 (0.0001)	-2.5157 (0.3187)	التضخم
-3.0980 (0.0038)	-6.0287 (0.0000)	-6.0324 (0.0001)	-2.4795 (0.0163)	-2.2606 (0.1894)	-2.2301 (0.4604)	سعر إعادة الخصم
-----	-----	-----	-3.8689 (0.0006)	-3.5644 (0.0113)	-3.5434 (0.0485)	الاحتياطي القانوني
-----	-----	-----	-5.1221 (0.0000)	-8.1301 (0.0000)	-4.6852 (0.0029)	مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية
-----	-----	-----	-8.4757 (0.0000)	-10.9018 (0.0000)	-8.7875 (0.0000)	مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية
-6.2449 (0.0000)	-6.3110 (0.0000)	-32.9710 (0.0001)	-1.1142 (0.2365)	-1.1979 (0.6663)	-4.9363 (0.0042)	سعر الصرف الاسمي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للمدة (2003-2023) وباستخدام برامج (E-views12) تشير نتائج اختباري ديكي-فولر (ADF) وفيليبس-بيرون (PP) الموضحة في الجدول رقم (1)، إلى أن ثلاثة متغيرات، وهي: الاحتياطي القانوني، مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية، ومجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية، كانت مستقرة عند المستوى (Level)، حيث كانت قيم الاحتمال (Prob) لكل منها أقل من القيمة الحرجة 0.05، مما يدل على وجود السكون في هذه السلاسل الزمنية دون الحاجة إلى إجراء الفرق. أما المتغيرات الأخرى، وهي: التضخم، سعر إعادة الخصم، وسعر الصرف الاسمي، فقد كانت غير مستقرة عند المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (First Difference)، حيث أظهرت نتائج الاختبار معنوية عند مستويات الدلالة 1% و5%، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات تتبع مستوى تكامل من الدرجة الأولى (1) . وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء اختبار التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات البحث.

3- اختبار التكامل المشترك: Co-Integration؛ بما أن الأنموذج الديناميكي المستخدم هو (ARDL)، وبما أن ذلك يستدعي التأكد من وجود علاقة توازنية للفترة الطويلة الأجل (LR)، أي وجود علاقة تكامل مشترك (CI)، بين المتغيرات المتضمنة في الأنموذج المقدر، فضلاً عن وجود العلاقة قصيرة الأجل (SR)، فإن ذلك يستلزم إجراء اختبار بشأن وجود علاقة تكامل مشترك (CI) بين التضخم ومحدداته. ويمكن إجراء اختبار (CI) باستخدام اختبار منهج الحدود test-Bounds كما هو موضح في جدول (2) وبذلك تدعم هذه النتيجة إجراء تقدير الأنموذج القياسي تقديراً صحيحاً للأنموذج وللمتغيرات كافة وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي.

الجدول (2) اختبار منهج الحدود Bounds -test لوجود علاقة طويلة الاجل

(Bounds Test)				
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
	75.87724	10%	2.53	3.59
		5%	2.87	4
	أكبر بكثير من قيمة (Upper)	2.5%	3.19	4.38
		1%	3.6	4.9

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للمدة (2003 - 2023) وباستخدام برامج (E-views12).
 تبين من خلال جدول (2) ان قيمة (F*) المحسوبة للانموذج المقدر البالغة حوالي (75.88) اكبر من الحد الاعلى لقيمة (F) الجدولية البالغة (4.9) لمستوى معنوية 1%. عليه لا نتمكن من قبول فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغير التابع وكذلك المتغيرات المستقلة المتضمنة في الانموذج. أي ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات قيد الدراسة.
4. العلاقة السببية بين متغيرات البحث: Granger Causality Tests؛ إن مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين متغيرات موضوع البحث، حيث استخدم في هذا المجال عدة اختبارات سببية، الا انه حالياً (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسية في مجال التحليل الاقتصادي وفي ايجاد العلاقة وتحديد الاتجاه (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج، حيث يتم عرض نتائج هذا الاختبار بين المتغيرات موضوع البحث في الجدول ادناه
 الجدول (3) نتائج اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات الداخلة في النموذج

نموذج التضخم المستوى المعنوي	المتغيرات
0.0002	سر إعادة الخصم يتجه نحو التضخم
0.0016	التضخم يتجه نحو سر إعادة الخصم
0.0010	الاحتياطي القانوني يتجه نحو التضخم
0.0273	التضخم يتجه نحو الاحتياطي القانوني
0.0032	مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية يتجه نحو التضخم
0.1493	التضخم يتجه نحو مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية
0.0017	مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية يتجه نحو التضخم
0.1339	التضخم يتجه نحو مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية
0.0068	سر الصرف الاسمي يتجه نحو التضخم
0.0343	التضخم يتجه نحو سر الصرف الاسمي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للمدة (2003 - 2023) وباستخدام برنامج (E-views 12).
 يظهر من الجدول رقم (3) ومن خلال مقارنة قيمة (p-value) عند المستوى المعنوي (5%)، أن غالبية المتغيرات الداخلة في الجدول في المستويات المختلفة ذات علاقة سببية باتجاهين أو اتجاه واحد، وكذلك توجد علاقات سببية قوية بين معظم المتغيرات المستقلة، وهذه النتائج تبدو كأساس قوي ومنطقي لتقدير النماذج القياسية تقديراً صحيحاً.

5. تقدير النموذج القياسي: Estimation Model Econometrics؛ الهدف الاساسي من هذا الاختبار هو معرفة التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لتأثير متغيرات السياسة النقدية في معدلات التضخم في العراق نستعين ببعض الاختبارات منها (Bounds Test) وملخص نتائج التحليل في الجداول التالية:

الجدول (4) نتائج تأثيرات قصيرة الاجل وطويلة الاجل لتأثير متغيرات السياسة النقدية في التضخم

تقديرات قصيرة الاجل		تقديرات طويلة الاجل	
Instruments المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدره	Prob القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدره
سر إعادة الخصم	-1.4782	0.0568	0.9310
		0.0189	

قياس وتحليل أثار أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم في العراق للمدة (2003 - 2023)

0.0069	-2.2541	0.0329	-0.6349	الاحتياطي القانوني
0.0016	-4.5293	0.0055	5.5708	مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية
0.0141	1.6026	0.0377	-0.2211	مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية
0.0021	0.0105	0.0122	0.0214	سعر الصرف الاسمي
0.0007	-2.6044	0.0205	0.3591	الحرب ضد (داعش)
		0.0053	-43.8599	الحد الثابت C
		0.0065	-4.1061	CointEq(-1)

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للمدة (2003 - 2023) وباستخدام برامج (E-views12)

يتضح من الجدول [4] ما يلي:

1- اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتهما الخاصة كلما زادت سعر إعادة الخصم بمقدار (1%) أدى ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم في الأمد القصير بمقدار (1.48-%) ، أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم ومعدلات التضخم في الأمد القصير، وهذا يعني ان علاقتها مطابقة مع النظرية الاقتصادية، حيث انه بارتفاع اسعار الفائدة يقلل من الطلب على القروض، مما يقلل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري. وهذا الانخفاض في الطلب يمكن ان يؤدي الى انخفاض الضغوط التضخمية، حيث ينخفض الطلب على السلع والخدمات، إلا أن هذا التأثير قد تحول في الأمد الطويل إيجابياً إلى ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.93%) وسعر إعادة الخصم يزيد بمقدار (1%) على المدى الطويل، تصبح العلاقة بين سعر إعادة الخصم والتضخم طردية وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، وهذا بسبب التأثيرات الهيكلية على الاقتصاد، اذا استمرت البنوك المركزية في رفع اسعار الفائدة لفترة طويلة، فإن ذلك يمكن أن يؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي، ويزيد البطالة، ويقلل الانتاجية. إذ تسهم هذه الظروف في انخفاض العرض الكلي في الاقتصاد، وهذا الانخفاض يؤدي الى ارتفاع الاسعار على المدى الطويل، حيث يصبح السلع و الخدمات اقل وفرة مقارنة بالطلب، حيث يؤدي ارتفاع سعر إعادة الخصم على المدى الطويل الى زيادة التضخم بدلاً من تقليده، وبالإضافة الى ذلك، ففي الاقتصادات التي تعاني من مشاكل هيكلية ومنها العراق الذي يعتمد بشكل كبير على النفط، وضعف بنيته التحتية وأستمرار عدم الاستقرار السياسي. قد تثبت أدوات السياسة النقدية، مثل سعر إعادة الخصم قد لا تكون فعالاً بشكل كافي في السيطرة على التضخم، وقد تؤدي الى تفاقم المشاكل الاقتصادية على المدى الطويل.

2- اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتهما الخاصة كلما زاد الاحتياطي القانوني بمقدار (1%) أدى ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم في الأمد القصير بمقدار (0.63-%) ، أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي القانوني و التضخم في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير قد تستمر في الأمد الطويل بشكل سلبي على انخفاض معدلات التضخم بمقدار (2.25-%) والاحتياطي القانوني يزيد بمقدار (1%) ومن خلال هذه النتائج في المديتين القصيرة والطويلة تبين لنا أن العلاقة بين الاحتياطي القانوني و التضخم تكون عكسية وهذا مطابق مع النظرية الاقتصادية، اي عندما تزيد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، تقلل الاموال المتاحة للاقراض، مما قلل من عرض النقد في الاقتصاد. وهذا يمكن ان يؤدي الى انخفاض مستويات التضخم، أما في المدى الطويل وبسبب تحسين ادارة الاحتياطي الإلزامي بشكل جيد، واعتماد العراق بشكل كبير على عائدات النفط فان تأثير الاحتياطي القانوني تقلل من مستويات التضخم بشكل كبير بمقدار (2.25-%) .

3- اعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتهما الخاصة كلما زاد مجموع مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية بمقدار (1%) أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم في الأمد القصير بمقدار (5.57%) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ تشير النتائج الى ان حجم او زيادة مشتريات

العملات الاجنبية له تأثير ملحوظ على ارتفاع التضخم وبمقدار كبير كما هو مذكور من قبل، فعندما يشتري البنك المركزي العراقي عملات اجنبية، مثل الدولار، فإنه يضخ العملة المحلية كدينار عراقي في السوق. وهذا يعزز المعروض النقدي المتداول في الاقتصاد، ويؤدي الى زياد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار مؤقتاً، اي يزيد التضخم في المدى القصير بما يتماشى مع النظرية الاقتصادية. ومع ذلك، ففي المدى الطويل، قد تتحول هذه العلاقة الى علاقة سلبية، حيث تبين أن إجمالي مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية يؤثر على التضخم بنسبة (4.53-%)، مما يشير الى وجود علاقة عكسية مع مرور الوقت. ويوضح لنا ان علاقتهما تكون عكسية وهذا يتناقض مع النظرية الاقتصادية التقليدية ومن التفسيرات المحتملة ان مشتريات العملات الاجنبية يمكن ان تساهم في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، خاصة اذا كان البنك يستخدم هذه العملات لدعم العملة المحلية في اوقات التقلبات، بالاضافة الى ذلك، يمكن ان يعزز بناء الاحتياطيات الاجنبية ثقة المستثمرين و السوق في الاقتصاد العراقي، مما قد يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية ويساعد في الحد من التضخم في الامد الطويل.

4- مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية في العراق لها تأثيرات على معدلات التضخم وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، ويظهر من خلال إشارة المعلمة المقدره السالبة أن تأثير مجموع مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية على العراق قد سبب في انخفاض معدلات التضخم بنسبة (0.22-%) في الأمد القصير، وهذا يعني أنه عندما يبيع البنك المركزي العملات الاجنبية، مثل الدولار الامريكي في السوق المحلية، فإنه يمتص العملة المحلية، مثل الدينار في المقابل. هذا الإجراء يقلل من عرض الدينار المتداول في سوق، مما يؤدي الى إنخفاض السيولة في الاقتصاد، مع قلة النقد المتاح، فقد ينخفض الطلب على السلع والخدمات، مما يساعد على تخفيف الضغوط التضخمية في المدى القصير، يعكس هذا العلاقة العكسية بين المتغيرين، بما يتماشى مع النظرية الاقتصادية. ومع ذلك، فإنه في المدى الطويل، قد يتغير هذا التأثير، مما قد يساهم في ارتفاع مستويات التضخم، على المدى الطويل فقد يلجا البنك المركزي الى طباعة المزيد من العملة المحلية لمعالجة نقص السيولة، إذ لم تصاحب هذه الزيادة في المعروض النقدي زيادة مقابلة في الانتاج او النمو الاقتصادي، فقد تؤدي الى زيادة التضخم. ونظراً لاعتماد العراق بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجات السوق المحلية، فإن عدم الاستقرار في سعر الصرف- أو انخفاض قيمة العملة المحلية- يؤدي الى ارتفاع تكاليف الاستيراد، مما يساهم في استمرار التضخم بمرور الوقت. وهذا يشير الى وجود علاقة مباشرة بين سعر الصرف والتضخم، و على الرغم من انها تتعارض مع النظرية الاقتصادية التقليدية، ومدعومة احصائياً، تظهر البيانات انه مقابل كل زيادة بنسبة (1%) في مبيعات العملات، يرتفع التضخم بمقدار (1.60%)

5- إن سعر الصرف الاسمي له تأثير في معدلات التضخم وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي هي أقل من مستوى معنوية (5%) واعتماداً على (حجم) المعلمة المقدره وإشارتها الخاصة، فإنه كلما زاد سعر الصرف الاسمي بمقدار (1%) أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.02%)، أي بمعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم في الأمد القصير وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبناءً على النتائج، تظهر وجود علاقة مباشرة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في العراق، بما يتماشى مع النظرية الاقتصادية السائدة. وتحديداً عندما يرفع البنك المركزي سعر الصرف، تضعف قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، مما يزيد من تكلفة الواردات. ونظراً لاعتماد العراق الكبير على السلع والمواد الخام المستوردة، فان هذه الزيادة في اسعار الواردات تؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية وترفع التضخم. على المدى الطويل قد يستمر هذا

التأثير، مما قد يؤدي الى ارتفاع التضخم بنسبة (0.01%) وزيادة سعر الصرف الأسمي بنسبة (1%) كما يشير تحليلنا الى وجود علاقة ايجابية مستدامة مع مرور الوقت. ففي فترات عدم الاستقرار الاقتصادي او السياسي، غالباً ما يلجأ الأفراد والشركات الى العملات الاجنبية مثل الدولار الامريكي، مما يزيد الطلب عليه ويخفض قيمة الدينار العراقي. ويفاقم هذا الانخفاض الضغوط التضخمية. ونظراً لاعتماد العراق الكبير على عائدات النفط، كما حدث خلال أزمة داعش. يمكن ان يقلل من احتياطات النقد الأجنبي، ويزيد من الضغط على سعر الصرف، ويفاقم التضخم.

6- فيما يتعلق بنقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنوياً وقد بلغ $(-4.10) = \text{CointEq}(-1)$ وبدلالة إحصائية (Prob 0.0065)، ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

6. الاختبارات التشخيصية لمصادقية النموذج Diagnostic tests: من أجل أن يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صناع القرار، وكذلك لإمكان استخدام النماذج المقدره للتنبؤ، اعتمد هذا البحث على اختبارات تصديقية وتشخيصية عدة على النحو الآتي:

1. الاختبارات التصديقية: تتضمن الاختبارات التصديقية عدد من الاختبارات الاحصائية، على الرغم من وجود اختبارات عديدة لفحص جودة النماذج المستخدمة لكن أهمها هي (R Squared, Adjusted - R Squared, F-test, AIC, Std Error, SSR). والجدول أدناه يبين قيم بعض هذه الاختبارات ودلالاتها المعنوية.

الجدول (5) نتائج الاختبارات التصديقية للنموذج المقدر

نموذج التضخم	القيمة
الاختبارات الإحصائية	
R-Squared	0.999
Adjusted R ²	0.996
F- statistic	(0.0428) 339.96
S.E of regression	0.008
AIC Akaike info criterion	-3.502
SSR Sum squared resid	0.007

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للمدة (2003 - 2023) وباستخدام برامج (E-views12).

يتبين من الجدول رقم 5 أن:

1- معامل التحديد (R^2) مرتفع جداً ويساوي (99%)، وهذا يعني أن كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغير التابع ، ويفسر ذلك أن حوالي (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع يحصل في النموذج .

2- الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2$) قليل جداً، وهذا يعني أن أكثرية المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج القياسي وحسن التقدير.

3- قيمة (F) للنموذج (339) وبدلالة إحصائية (0.0428) وهي أقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الانموذج و هذا دليل على جودة الانموذج المقدر من الناحية الاحصائية . ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من 5%)، وهذا دليل على صحة النموذج المقدر ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.

4- (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدر، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول السابق يتبين لنا أن القيم المفقودة في النماذج المقدر قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنموذج المقدر.
5- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول السابق يتبين أن القيم في النموذج المقدم مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

2. الاختبارات التشخيصية: توجد اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النموذج المستخدم، منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة التشخيص، مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)، والجدول الآتي يبين القيم المعنوية ودلالاتها لبعض هذه الاختبارات:

الجدول (6) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

نموذج التضخم	
القيمة	الاختبارات القياسية
0.244	Ramsey RESET Test (مشكلة التشخيص)
0.669	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (مشكلة الارتباط الذاتي)
10 (أقل من 8.8-2.1)	Variance Inflation Factors Test (مشكلة التعدد الخطي)
0.403	Heteroscedasticity Test (مشكلة عدم تجانس التباين)
0.970	Normality Test (مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)

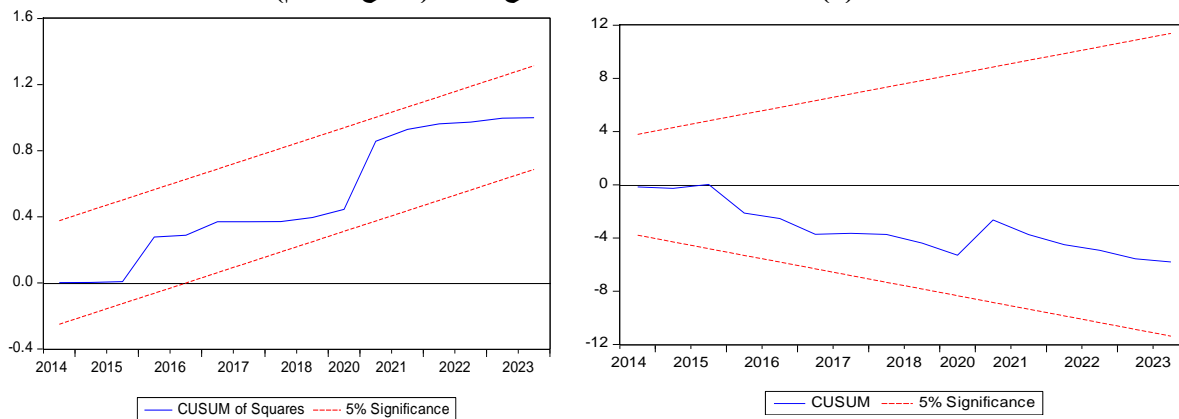
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي للمدة (2003 - 2023) وباستخدام برامج (E-views12). يتبين من الجدول أعلاه أن النماذج المعتمدة اجتازت كل الاختبارات القياسية ومعظم المشكلات القياسية الأساسية (كالارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، عدم تجانس التباين، التشخيص والتوزيع الطبيعي) وأن قيمة المعامل المقدر أكبر من قيمة P-Value (0.05) وقيمة المعامل المقدر أقل من قيمة (10) VIF وذلك دليل على حسن استخدام النماذج.

7. استقرار النماذج المقدر (Stability Test/CUSUM and CUSUM of Squares tests):

فضلاً عن ذلك وللتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المعتمد في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنموذج المعتمد كالآتي:

نموذج التضخم: لغرض توضيح أكثر للعلاقات الموجودة في التضخم ينظر للشكلين التاليين

الشكل (1) الأشكال البيانية لاستقرار النموذج المقدر (نموذج التضخم)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (E-views12)

من خلال الشكلين السابقين، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares)) يظهر أن المعلمات في النموذج المقدر والمعتمد، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرار المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترحات

- أولاً: الاستنتاجات:** من خلال بحثنا هذا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات هي ما يلي:
1. هناك تقلبات كبيرة في مبيعات و مشتريات البنك المركزي العراقي، مما يعكس الظروف الاقتصادية غير المستقرة في العراق من خلال مدة دراسة .
 2. يشير التحليل القياسي أن سعر إعادة الخصم علاقته طردية مع التضخم في المدى الطويل، فإن زيادة سعر إعادة الخصم بمقدار (1%) سوف يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم بمقدار (0.93%) وهذا تتعارض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن أن يعزى هذا التباين الى الظروف الاستثنائية للعراق مثل (عدم استقرار الوضع الامني والسياسي، وضعف البنية التحتية وتقلبات سعر الصرف الاسمي وغيرها....)
 3. أغلبية ادوات السياسة النقدية يتأثر عموماً بالضغوط التضخمية الا أن هناك اختلافاً واضحاً في حجم واتجاه تأثير هذه المتغيرات خصوصاً بين المدى القصير والطويل. وقد وجدت البحث ان مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية لها التأثير الأكبر في كبح التضخم، في المدى الطويل حيث انه عند زيادة المشتريات بمقدار (1%) فإن ذلك يؤدي الى انخفاض معدلات التضخم بمقدار (4.53%).
 4. وجدت البحث ان سعر الصرف الاسمي له تاثير طفيف على التضخم بمقدار (0.02) فقط على المدى القصير و(0.01) على المدى الطويل، ويعزى هذا التأثير المحدود الى استمرار عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني خلال مدة البحث.

المقترحات: يقترح هذا البحث مجموعة من المقترحات هي:

1. ينبغي على الحكومة العراقية العمل على تقليل اعتمادها على عائدات النفط كمصدر رئيسي- للإيرادات، والتركيز على تطوير القطاع الاخرى مثل قطاعات الصناعي و السياحي والزراعي لتقليل تأثير تقلبات اسعار النفط.
2. تحسين الظروف السياسية والامنية ، لضمان جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام حتى لايعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة كتأثير على معيشة الافراد والمجتمع ويخلق التضخم.
3. يجب على البنك المركزي العراقي تطبيق سياسات نقدية مرنة للتعامل مع التغيرات المفاجئة في اسعار الصرف، مع التركيز على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
4. رصد و مراقبة مؤشرات ومتغيرات التضخم بدقة، إذ يجب ان تكون هناك جهود لرصد ومراقبة التضخم عن كثب باستخدام متغيرات ومؤشرات موثوقة ودقيقة، ذلك يمكن ان يساعد في تحديد اي زيادة غير طبيعية في معدلات التضخم واتخاذ اجراءات مناسبة في الوقت المناسب.

المصادر REFERENCES

- 1- الشكري، د.عبدالعظيم (2013). اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة 1991-2010-دراسة قياسية، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد (15)، العدد (4) .
- 2- النجار جميل (2022). قياس اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على عوائد مؤشرات السوق المالي-دليل من فلسطين، بحث منشور، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد (36)، العدد (1).
- 3- بن خليل، حامد علي احمد (2022). اثر تغير الإيرادات النفطية على معدل التضخم - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2022)، بحث منشور، المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في علوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الزيتونة- ليبيا، المجلد (3)، العدد (2) .

- 4- زيني، مجد عبدالله وبلبله، باسل ياسر (2024). السياسة المالية و النقدية و النمو الاقتصادي: اثر البطالة و التضخم على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بحث منشور، المجلة الدولية للبحوث والعلمية، جامعة ملك عبدالعزيز-المملكة العربية السعودية، المجلد(3)، العدد(1) .
- 5- عبدالرحيم، هاجر عادل (2022). دور السياسة النقدية و فاعليتها في النمو الاقتصادي للمدة (2006-2018) ، بحث منشور، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، لعدد(132).
- 6- عبدالهادي، اية علاء الدين (2022). اثر السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق - دراسة تحليلية للمدة (2004-2020)، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد(20)، العدد(73).
- 7- عيد، مجد احمد (2024). السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة مشكلة التضخم في مصر- خلال الفترة (2003-2022) ، بحث منشور، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الحادي والعشرون.
- 8- مفتن، ظافر حسين (2022). دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم في الاقتصاد العراقي- دراسة حالة للمدة (2003-2015) ، بحث منشور، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(14)، العدد(1).
- 8- ابو رمضان، مصطفى وائل مصطفى (2016). العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في فلسطين-دراسة قياسية للفترة (2000-2015) ، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية -فلسطين (قطاع غزة).
- 9- السعدي، زاهراء يوسف عباس (2018). المثبات النقدية و اثرها في فجوة الناتج و التضخم دراسة قياسية في بلدان مختارة للمدة (1990-2015) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء .
- 10- الصباح، نواف جابر مالك (2013). اثر ادوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية و الإدارية، جامعة الشرق الأوسط.
- 11- الطهمازي، حذيفة حسين محي (2023). دور السياستين المالية و النقدية في تحقيق النمو الشامل- تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- 12- جدواني، زهرالدين (2020). اثر السياسة النقدية على تقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير، جامعة الشيخ العربي التسيبي .
- 13- حاتم، بوحنيفة و رائد، بن عبدالله (2022). أثر ادوات السياسة النقدية على البطالة - دراسة حالة الجزائر(1990-2018) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير .
- 14- حسين، رحمان و مختار، زقوني (2022). اثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) - باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة .
- 15- حنان، بومناخ و بوالشعير، جناة (2022). فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة احمد دراية -ادوار
- 16- عباس، تارا معاذ (2023). قياس و تحليل أثر السياستين المالية و النقدية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2020) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين - اربيل.
- 17- يمينه، بوزيت و رنده، صوشة (2023). دور السياسة النقدية في علاج التضخم- دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة (2010-2022) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير، جامعة 8 ماي 1945- قالمة.
- 18- صلاح، يقين سماح (2020). مدى فاعلية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2017) ، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاد، المجلد (16)، العدد(50) .
- 19- قدي، عبدالمجيد (2006). مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، دار النشرة OPU .